Document: EB 2012/LOT/P.5
Date: 2 November 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية مصر العربية من أجل

مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

عبد الحميد عبدولي
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2248 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.abdouli@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل التكميلي المقترح تقديمه على شكل قرض ومنحة إلى جمهورية مصر العربية من أجل مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة، كما هو وارد في الفقرة 14.

مذكرة رئيس الصندوق

تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية مصر العربية من أجل مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة

أولا – الخلفية

1- تسعى هذه المذكرة إلى الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على تمويل تكميلي على شكل قرض بقيمة 13.5 مليون دولار أمريكي تقريبا، ومنحة بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي تقريبا من أجل مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة الذي صادق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009 (EB 2009/98/R.40/Rev.1). وستستخدم موارد قرض ومنحة الصندوق للمشاركة مع الحكومة المصرية والمستفيدين في تمويل تكلفة توسيع منطقة المشروع إلى محافظتي بني سويف والمنيا.

2- يتم تمويل المشروع حاليا من: (1) الصندوق، بقرض قيمته 29.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ومنحة قيمتها 0.63 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ (2) الحكومة، بمساهمة قدرها 15.3 مليون دولار أمريكي؛ (3) المستفيدون بمساهمة قدرها 8.8 مليون دولار أمريكي. وقد اتفق الصندوق والحكومة على استخدام الموارد المتبقية لمصر بموجب دورة 2010–2012 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتمويل المتطلبات التكميلية لهذا المشروع.

ثانيا – المسوغات والأساس المنطقي

3- في إطار استراتيجية الحكومة للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030، تم تحديد برنامجين استراتيجيين: (1) تحديث نظم الري لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) ربط صغار المزارعين بالأسواق. وقد عملت الحكومة بصورة وثيقة مع الصندوق في دورتي تخصيص الموارد على أساس الأداء السابقة (2007–2009) والحالية (2010–2012). وضمن هذه الشراكة الاستراتيجية، صادق الصندوق، إضافة إلى مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة (ديسمبر/كانون الأول 2009)، على مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال تحسين الأسواق (ديسمبر/كانون الأول 2011). ويرفد هذان المشروعان أحدهما الآخر في التطرق للمعوقات التي تواجهها المجموعة المستهدفة والمؤلفة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة

والعمال المعدمين، والنساء، والشباب العاطلين عن العمل، ومالكي ومشغلي الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

4- يتمثل الهدف من مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة في تحسين سبل عيش السكان الريفيين الفقراء في خمس محافظات – وهي أسيوط، وقنا، وسوهاج في صعيد مصر، والبحيرة، وكفر الشيخ في دلتا مصر– من خلال التدخلات المستهدفة التي تعزز إمكانيات الإنتاج الزراعي وترفع من دخول الأسر. وأما أهدافه فتتلخص في: (1) تحسين شبكات الري، مع إيلاء الأولوية للمناطق التي لا يتجاوز وسطي غالبية الحيازات فيها 3 فدادين (حوالي 1.3 هكتار بالإجمال)؛ (2) زيادة الإنتاجية الزراعية في الحيازات الصغيرة من خلال نظام ملائم ومتكامل للبحوث والإرشاد؛ (3) دعم التسويق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال المعدمين؛ (4) دعم خلق فرص العمل والأعمال الصغيرة المدرة للدخل والمشروعات الصغرى للمجموعة المستهدفة من خلال تحسين وصولها إلى الخدمات المالية الريفية وبناء القدرات.

5- تتمثل غاية مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال تحسين الأسواق في زيادة الأمن الغذائي ودخول المجموعة المستهدفة في سبع محافظات، خمس منها مغطاة بمشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة زائد محافظتي بني سويف والمنيا في صعيد مصر. وتتضمن المخرجات المتوقعة: (1) زيادة الأسعار على باب المزرعة بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق تحسين التنظيم، والتفاوض، والمعلومات والوصول إلى الأسواق؛ (2) الحد من الخسائر الإنتاجية عن طريق الحصول على التمويل لأغراض استخدام التكنولوجيا الجديدة، والوصول إلى مرافق النقل والتجهيز بعد الحصاد، والاندماج في سلسلة القيمة الزراعية؛ (3) زيادة الأصول والعمالة عن طريق تعزيز فرص العمالة الريفية داخل المزرعة وخارجها.

6- تم إسقاط محافظتي بني سويف والمنيا المستهدفتين في التمويل التكميلي المقترح من التصميم الأصلي لمشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة (2009) بسبب محدودية التمويل التي واجهها المشروع في نهاية دورة 2007–2009 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبخلاف صغار المزارعين في المحافظات الخمس في مشروعي تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة ومشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال تحسين الأسواق ، فإن صغار المزارعين في بني سويف والمنيا لن يكونوا قادرين على الإنتاج للأسواق بسبب محدودية وصولهم إلى المياه، سواء من ناحية الكمية أو الجودة. وبالتالي، وبإدراج هاتين المحافظتين في مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة، سيكون للمشروعين نفس التغطية بحيث ترفد تدخلاتهما بعضها البعض في المحافظات السبع.

ثالثا – تكاليف المشروع

7- تصل التكاليف الإجمالية للتمويل التكميلي، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، إلى ما يقدر بحوالي 20 مليون دولار أمريكي. وسيتم تمويل هذه التكلفة بقرض تكميلي من الصندوق قدره 13.5 مليون دولار أمريكي (8.77 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) ومنحة تكميلية من الصندوق بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي (0.33 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، بما يمثل 67.5 بالمائة و2.5 بالمائة من إجمالي التكلفة على التوالي. وسوف تسهم الحكومة بحوالي 4 ملايين دولار أمريكي (20 بالمائة من إجمالي التكاليف)، في حين

سيسهم المستفيدون بحوالي 2 مليون دولار أمريكي (10 بالمائة من إجمالي التكاليف). ولن يتم إيجاد أية فئات جديدة للإنفاق.

8- سيتم تخصيص قرض الصندوق التكميلي وقدره 8.77 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لفئات الإنفاق الموجودة على النحو التالي: (1) الأشغال بقيمة 8.60 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ (2) وسائل المواصلات والمعدات والمواد بقيمة 0.17 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

9- أما المنحة التكميلية للصندوق، وقيمتها 000 330 وحدة حقوق سحب خاصة، فستخصص لفئات الإنفاق الموجودة على النحو التالي: (1) وسائل المواصلات والمعدات والمواد بقيمة 860 13 وحدة حقوق سحب خاصة؛ (2) المساعدات التقنية/الخدمات الاستشارية الوطنية بقيمة 520 80 وحدة حقوق سحب خاصة؛ (3) التدريب بقيمة 620 235 وحدة حقوق سحب خاصة.

10- سيتم تقديم قرض الصندوق التكميلي لجمهورية مصر العربية بشروط عادية. وسترد التعديلات في المبالغ المخصصة لفئات الإنفاق في القرض والمنحة الأصليين في الملحق الثاني من اتفاقية التمويل المعدلة.

رابعا – التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل

11- بعد موافقة المجلس التنفيذي، ستعدّل اتفاقية التمويل الحالية لتعكس: (1) تمويل الصندوق التكميلي (2) توسيع منطقة المشروع لتشمل محافظتي بني سويف والمنيا. ويرفد التمويل التكميلي هذا خطة التمويل المتفق عليها أصلا عند التصميم.

12- وجمهورية مصر العربية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

13- وإني مقتنع بأن التمويل التكميلي المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

خامسا – التوصية

14- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مصر العربية قرضاً تكميليا بشروط عادية تعادل قيمته ثمانية ملايين وسبعمائة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 770 8 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مصر العربية منحة تكميلية تعادل قيمتها ثلاثمائة وثلاثين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 330 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية